obeikandl.com

الفصل الثاني

المعايير

الفصل الثاني:

المعايير:

ملخص

وتعرف المبادئ الأخلاقية اجتماعيا، وتقبل المعايير الأخلاقية عموما قواعد التي تعتبر ذات أهمية خاصة، والتي تفترض بعض الشخصية المسؤولية عن تصرفات، الخدمات الاجتماعية لا دائما فرض المعايير الأخلاقية مباشرة، لكنها تميل إلى تعزيز القواعد القائمة، القواعد الأخلاقية تؤدي إلى رفض بعض الناس كما المنحرف، وقد تفاقم الخدمات الاجتماعية بذلك عن طريق وصفها الناس أو عن طريق التعامل مع الناس والمسؤولين لحالتهم.

تتخذ القرارات حول الرعاية الاجتماعية في إطار قيم. وتشكل هذه القيم لا الأفراد بمعزل. هذه العملية هي واحدة بيرغر ولكمان (١٩٦٧) التي تصف ما ذاتي، تبعاً لتصورات مشتركة ووجهات النظر التي الناس تتعلم من بعضها البعض. يتم التعبير عن القيم بالمعايير الاجتماعية. قاعدة يتوقع المعممة حول ما الناس أو ما يفعلونه المعمم بمعنى الإشارة إلى الناس عموما وليس لأفراد معينين. أنها الاجتماعية عندما تتم المشاركة بعدد كبير من الناس في المجتمع.

القيم الأخلاقية فئة من المعايير الاجتماعية. بالطبع هناك العديد من أنواع مختلفة من التوقعات غير الأخلاقية في المجتمع. على سبيل المثال، نحن نتوقع عادة الناس على قدمين، وعندما لا نميل إلى أن يفاجأ، التحديق، وربما يكون الحرج على الرغم من أنها ليست غير عادية أن للناس أن يكون واحد فقط؛ التوقع لا أخلاقي. يتم تعريف الاحتياجات حسب التوقعات، التي قد تكون أو لا تكون أخلاقية. والتوقعات المرتبطة بدور ومركز، هامة كما، أيضا لا ينظر إليه عادة كالقواعد الأخلاقية ولو في بعض المجتمعات المحافظة على الفروق في حالة تعامل كقضية أخلاقية. قواعد أخلاقية تنطوي على العناصر الرئيسية الثلاثة التي تميزها عن أنواع أخرى من القاعدة. وتشمل المعايير الأخلاقية، وأول الأحكام حول السلوك. أنها عادة ما تفترض أن فرد مسؤولاً عن أفعاله، على الرغم من أن هناك استثناءات لهذا: الناس الذين هم عقلياً في بعض الأحيان يعامل الشر ومسؤول. استثناء هام آخر هو تشويه السمعة للأطفال غير الشرعيين. وينبع هذا من فترة عندما اعتبر الأسرة وليس الفرد، هي الوحدة الاجتماعية الأساسية؛ من الصعب أن نرى أي أساس للرفض الأخلاقي لعدم شرعية من وجهة نظر النزعة الفردية، بنفس الطريقة كما

عليه الآن من الصعب بالنسبة للكثيرين لقبول لعنة على الأسر في الكتاب المقدس حتى بمعزل الجيل الثالث. بشكل عام، على الرغم من الأخلاق يفترض الاستقلالية الفردية.

ثانيا، معظمها، تعامل القواعد الأخلاقية الخطيرة والهامة. وهذا في بعض الأحيان بسبب المعتقد الديني، في بعض الأحيان لأنها تؤثر على الآخرين. القواعد التي لا تبدو مهم جداً جداً مثل ما إذا كان شخص يقول شكرا هدية تعامل باعتبارها مسائل الأخلاق أو الآداب. ثالثا، أن القواعد الأخلاقية بالقواعد. شعب لا يهاب ببساطة أو المتوقع أن يتبعهم لكن ملزمون بطاعة. معظم هذا غالباً ما يعني أن هناك جزاء، أو وسائل إنفاذ القاعدة على الرغم من أن العديد من القواعد الأخلاقية هي صميم، قبلت دون إنفاذ القوانين الخارجية، التي قد لا تكون العقوبة واضحة.

وضع القواعد على مر الزمن. إدموند بيرك (١٧٩٠) يجعل القضية أن اعتمادها لأنها تعمل لأنه ثبت أنها مفيدة، وأنها تأتي من خلال عملية، مشوش، يدعو الوصفة إلى كتابة إلى رموز اجتماعية. بيرك يفترض اعتماد القيم لأنها مفيدة بصورة عامة، أو لوضعها بطريقة أخرى، أن تكون وظيفية. ويشير إلى الحكمة من الأمم ومن الإعمار. هناك عنصر حقيقة في هذا، ولكن هناك تحفظات هامة لجعل. قيم لا دائماً تظهر من خلال الممارسة والخبرة، ولكن بحزم مثل، على سبيل المثال، كالفينية (انظر يقذف، ١٩٢٦) الذي يقف في البداية وتقع ككل. وأكد كالفينية، مبدأ أخلاقيات العمل.

أنه إذا كان أي لن تعمل، ولا يجوز أكل الذي يمكن أن ينظر وظيفية في فترة معينة في التاريخ. المذهب (وهو ما زال يمكن القول أن) أهمية خاصة في بريطانيا. تغيير المجتمعات، ويمكن أن تصبح القيم التي اعتادت أن تكون وظيفية في فترات لاحقة المختلة وظيفيا، أو السلبية في آثارها مثل دور المرأة ذليلة، أو التشجيع على الولادة. القيم التي وظيفية لبعض الناس ليست بالضرورة الوظيفية للآخرين. الفصل الأول بحجة أن تتباين مصالح الشعب. القضية أن القيم الاجتماعية جزئية محاباة بعض المصالح بدلاً من الآخرين

يوضع بشدة قبل الماركسيين. عندما شجب ماركس ضد الأخلاق البرجوازية وضوح رأي أن النظام الأخلاقي يحبذ البرجوازية كالفئة المهيمنة في المجتمع. احترام الملكية، على سبيل المثال، يجب أن تعمل لصالح أولئك الذين لديهم ممتلكات ضد أولئك الذين لا. أفكار الوظيفي

تميل إلى تعتمد على توافق في آراء من القيم الاجتماعية؛ وفي المقابل، يشدد الماركسية، الصراعات بينهما. (يعتبر القضية الماركسية بمزيد من التفصيل في الفصل ٨.)

أن الأخلاق هي تعرف اجتماعيا لا يعني أن يعتقد الجميع في المجتمع فحق، أو حتى أن تفعل معظم الناس. غالباً ما تكون هناك اختلافات معقدة في آراء الناس. ولنأخذ، على سبيل المثال، قضية الإجهاض. هناك أولئك الذين يعتقدون أن الإجهاض هو القتل؛ قبول الآخرين شكل من أشكال القتل، ولكن أعتقد أنها مشروعة في الحالات القصوى، مثل الحمل بعد الاغتصاب؛ ويعتقد البعض أنها مبررة لمنع ولادة الطفل الذي سيكون المعاقين؛ ويعتقد البعض أنه له ما يبرره إذا كان ذلك سيسبب مشقة لا مبرر له للمرأة أن يكون الطفل؛ بينما يجادل العديد من الحركات النسائية للإجهاض بناء على الطلب، لامرأة لديه حق في اختيار ما يمكن القيام به مع جسدها. لأغراض الحجة، تفترض أن هذه الآراء الخمسة تنتشر على قدم المساواة من خلال المجتمع. ثم أعتقد أغلبية الناس أن هناك بعض السبب الأخلاقي لحرمان الناس الإجهاض؛ ولكن أيضا أعتقد أغلبية هناك سببا أخلاقيا للسماح بالإجهاض. وهذا لن لأنه كان هناك أي توافق في الآراء أو عرض المتوسط. هناك معايير أربعة على الأقل أحد حماية مصالح الأم، أحد حماية مصالح الطفل، والقاعدة أن القتل خاطئ، والرأي أن بعض الأرواح تستحق أقل من الآخرين

التي تتعارض مع بعضها البعض، والتي يمكن أن تكون متوازنة بطرق مختلفة. لا يوجد جواب واحد يعكس بصدق غالبية الرأي العام في مثل هذه حالة؛ وهناك قرارات مختلفة فقط الصراع.

في السياسة الاجتماعية، تحدث تعارضات قيمة واضحة، ولكن العديد من المناقشات أبرز تتعلق بمسائل مثل الإجهاض أو النشاط الجنسي وذات أهمية هامشية بالنسبة للمسائل المتعلقة بتوفير الرعاية الاجتماعية. العديد من القرارات أكثر ضمن إطار مقبول من القيم الأخلاقية. وهذا لا يعني أن الإجراءات لواضعي السياسات صراحة الأخلاقية؛ سببها السياسات إلى العديد من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال من المصلحة الذاتية والملاءمة السياسية والقيود الاقتصادية. تأثير المعايير أكثر مكرا؛ أنها تعوق اتخاذ القرارات حول السياسات الاجتماعية، وتحديد الخيارات المتاحة. وهذا الأكثر وضوحاً في الحالات القصوى: بعض السياسات ببساطة لا يمكن تصوره. جوناثان سويفت مرة جعلت متواضعة مقترحاً أن الطريق إلى حل المجاعة الأيرلندية أكل الأطفال الرضع نقطة أنه يعتزم تذكير الحكومة أنهم يمكن أن لا تتصرف كما لو

كانت المسؤوليات الأخلاقية لا تنطبق. ولكن هناك العديد من السياسات الأخرى إلى جانب التي تستند في طريقة عرض التي اتخذت لمنح المجتمع؛ أثر القيم الاجتماعية أقل وضوحاً، ولكن ليس أقل انتشارا. هناك، على سبيل المثال، قيمة معنوية عالية على الأسرة. وقد نظمت رعاية الطفل عموما على مبدأ أن الرعاية في أسرة شيء جيد، ولا الرعاية خارج أسرة. ويقول فريمان (١٩٨٣) أن التنقلات الكثيرة المشتركة في الرعاية السكنية وعدم وجود علاقات متسقة مار تنمية شخصية الطفل. أنها تفتقر إلى التحفيز، ولا تعطي فرصة للحصول على الاستقلال وإحساس بالمسؤولية. وهناك، يكتب،

كل إمكانية أن تصبح توقف نمو الأطفال في الرعاية أو مشوهة. كل شيء ممكن، وبناء على ذلك، ينبغي أن يتم إبقاء الأطفال كلما أمكن الخروج من الرعاية. ... الأطفال الحق المعنوي لا أن تكون في مجال الرعاية. (١٩٨٣، ص ص150, 148.)

قد يبدو، في البداية، حجة واقعية تستند إلى تقييم عملي لرعاية الأطفال. ولكن تفسير للمشكلة وقد أحرز في إطار التوقعات حول العلاقات الأسرية عادي. إذا فشل الأطفال في المؤسسات لتطوير كما يفعل سائر الأطفال، قد يكون بسبب المشاكل وحالات الحرمان التي أدت إليها.

القادمة إلى الرعاية في المقام الأول. إذا فشل الرعاية المؤسسية لتوفير مستقر وتحفيز البيئة، وهذا قد يكون كالكثير مما يمكن القيام به مع مؤسسة المؤسسات، والمحاولات المستمرة لنقل الأطفال مرة أخرى إلى الأسر، كما هو الحال مع أي خلل أساسي في مفهوم المؤسسة. واحد لا يسمع الحجج أن نماء الأطفال مشوهة أو توقف إذا يذهبون إلى إيتون؛ ولكن إيتون أيضا مؤسسة سكنية. بناء المشكلة الفكرة القائلة بأن البديل قد يكون ينظر إليها من حيث تحل محل الرعاية الأسرية بدلاً من أفضل المؤسسات قضية معيارية، وليس مجرد واحد عملية؛ يتم التفسير اجتماعيا العزم.

السياسات المتعلقة بالمرأة:

في عدد من الطرق، والخدمات الاجتماعية تعزز المعايير الاجتماعية. هو مثال على التركيز في السياسة الاجتماعية على الدور التقليدي للمرأة ، أو أن تكون أكثر دقة، وليس ذلك بكثير دور التقليدية كمعيار. اتهمت نظام التعليم فرض القوالب النمطية لأدوار الجنسين سواء رسميا، بتوجيه الفتيات نحو موضوعات معينة ومجالات الدراسة، وغير رسمي، من خلال أشكال الاتصال الاجتماعي تعزز في المدارس، والتأكيد على قيم معينة مثل الانضباط والطاعة والإعداد للحياة الأسرية التي قد تكون ضمنية، فضلا عن صريح في المناهج الدراسية. (هذه الحجج تتلخص في فينش، ١٩٨٤.) الزائرات الصحيات بالعديد من مسؤوليات التربية الصحية بشكل عام، ولكن العمل الرئيسي للإشراف على الأمهات الجدد مع الأطفال الرضع للتأكد من أن الأم ترعى الطفل بشكل صحيح. كل السياسات يمكن أن يقال أن تعمل في إطار نظام القيم مقبولة على نطاق واسع. إذا فشل في الخدمات الاجتماعية تحدي الأعراف الاجتماعية، هناك القليل لشرح؛ وتعكس الخدمات المجتمع التي جزء.

وبالمثل، بيد أنهم يمكن اعتبار استكمال وتعزيز طريقة عرض معينة لدور المرأة.

في الضمان الاجتماعي، هناك افتراض أن النساء من المحتمل أن يكون معتمداً على الزوج. Beveridge التقرير (١٩٤٢) أنشأت فئة خاصة من المساهمات المقدمة للنساء المتزوجات، مع استحقاق محدودة للاستفادة بسبب وضعهم تعتمد ولو كان هناك أيضا الميزة النسبية التي يحق للمرأة توفي أزواجهن الأرامل الفوائد. يتضمن بعض الفوائد، حتى وقت قريب، أحكاما تمييزية علنا للحد من استحقاق المرأة للاستفادة. بدل الرعاية غير صالحة، للذين يقدمون الرعاية للأشخاص المعوقين، منعت للنساء المتزوجات حتى انقلبت قضية في المحكمة الأوروبية القاعدة. وقدم "معاش العجز" عدم المساهمة، وعرض في عام ١٩٧٥، لمساعدة الناس الذين لم تتأهل للتأمين الوطني؛ ولكن كان في البداية رفضت للمرأة المتزوجة. أصبح عنوان المرأة المتزوجة إلا بعد مرور عامين، رهنا بشرط خاص: يجب أن يكون إبطالها إلى حد كبير في قدرتها على أداء الواجبات المنزلية. بعد سنة أخرى، ويبدو أن تقرر أن هذه القاعدة كانت سخية جداً ، وتم تشديد اللوائح؛ المرأة المتزوجة كانت فقط قادرة على المطالبة إذا كانوا غير قادر على أداء الواجبات المنزلية إلى أي حد كبير. يبدو أن الفرق طفيف، ولكن كان لها تأثير كبير؛ امرأة

كانت قادرة على القيام بنصف العمل المنزلي سيكون عنوانه قبل التغيير، ولكن لن يكون بعد ذلك. وقد ضرب بها معظم هذه الأحكام لها الآن تحت ضغط من "الجماعة الأوروبية".

وهناك أيضا في سياسة الضمان الاجتماعي، قاعدة تعايش: غالباً ما يفترض امرأة تعيش مع رجل ولديه علاقة جنسية معه على هذا الأساس وحدة لتعتمد عليه ماليا. والقاعدة جديرة بالنظر فيها بمزيد من التفصيل قليلاً. زوجين الذين يعيشون معا كزوج وزوجة تؤخذ تقاسم الموارد المالية إذا هم أفراد من نفس الأسرة المعيشية؛ العلاقة هي مستقرة؛ لديهم من الأطفال؛ إذا كانت مشاركة الموارد المالية؛ لديهم علاقة جنسية؛ أو العلاقة بينهما مثل الزوج والزوجة بطرق أخرى (غير معروف). على الرغم من أن الضباط هي تعليمات بعدم السؤال عن العلاقات الجنسية، الجنس وسط لهذه المسألة؛ أخ وأخت، أو أحد الوالدين مع الأطفال الكبار، أن لا يعامل ك المعاشرة حتى على الرغم من معايير أخرى بالإضافة إلى علاقة جنسية وإنجاب طفل معا كل تطبيق. (يمكن، بالمناسبة، يؤدي هذا الأمر إلى بعض المقابلات عبثية كوي.)

من الناحية الأخلاقية، قاعدة التعايش بعض آثار غريبة. على سبيل المثال، فإنه يقلل من فائدة للناس الذين تقيم علاقة جنسية مستقرة ولكن تفرض لا عقوبة على المجون. فيليبس (١٩٨١)، في مقال معلقة على المساعدات للأسر التي تُعول أطفالاً " (فائدة في الولايات المتحدة للأمهات الوحيدات ذوي الدخل المنخفض)، تشير إلى أنه، إذا نظرت من وجهة نظر من الحوافز المالية وسيادة غير شرعية.

الأطفال، ولاسيما يشجع النساء على إنجاب طفل غير شرعي أولى؛ أنه لا يشجع الأمهات من الزواج؛ وتشجع الأمهات على إخماد الآباء، ولا يشجع الآباء من دعم الطفل؛ وتشجع الأمهات على البقاء في المنزل الاعتناء بالأطفال، بدلاً من العمل؛ تثبيطهم عن السماح للناس ليس في صالح للعيش مع الأسرة المعيشية؛ وتشجع، ثم الوحدات الأسرية الصغيرة الذين هم أقل قدرة على دعم الطفل. من المشكوك فيه أن هذه الحوافز فارقا كبيرا جداً في الممارسة، ولكن النقطة التي تبرز مسألة هامة؛ لم يتم تصميم النظام ببساطة لإنفاذ المبادئ الأخلاقية في أي واضحة طريقة.

القاعدة المطبقة في المملكة المتحدة ليس تمييزياً في حد ذاته، لأنه يمكن استخدامه ضد المطالبين الذكور فضلا عن الإناث من أصحاب المطالبات؛ ولكن في الممارسة العملية، يبدو أنها تستخدم أساسا ضد أحد الوالدين، الغالبية العظمى منهم هم من النساء، والذين يعتبرون

مرشحين رئيس الوزراء للتحقيق. يمكن، بعد ذلك، النظر في القاعدة أن تكون شكلاً من أشكال التحيز المؤسسي القائمة على التحيز الجنسي في الواقع أن لم يكن في شكل. ولكن هذا يطرح السؤال، هو القاعدة التي لها التأثير، أو عما إذا كانت تعكس فقط مشكلة أساسية أكثر. دون قاعدة التعايش، من غير الممكن أن يكون استحقاقا للآباء العزاب نظراً لأن الفرق بين الأزواج والآباء العزاب هو غياب الوالد الآخر. نظام الضمان الاجتماعي تبدأ بالوضع القائم حاليا في المرأة التي هي المسؤولة أساسا عن رعاية الطفل، رعاية الطفل يحد من القدرة على العمل، عندما تعمل المرأة فإنه يميل إلى أن يكون في وظائف منخفضة الأجر مع احتمال ضئيل أو لا للنهوض، والإجراء الرئيسي في الأسرة المعيشية تميل إلى أن تكون الذكور. جذر المشكلة ليست كثيرا الطريقة التي تدفع الفوائد، كحالة عدد كبير من النساء الذين لديهم مسؤولية رعاية الطفل دون الاستقلال المالي؛ ويمكن حل هذه المسألة إلا بإزالة مصادر الحرمان، على سبيل المثال عن طريق إزالة المسؤولية عن رعاية الطفل، أو بإعطاء جميع مقدمي الرعاية على أجر منزلية لجعلها مستقلة. في الواقع، يبرر افتراض تبعية بحقيقة أن العديد من النساء يعتمدون لكن الافتراض في الخدمة يساعد أيضا على تحقيق حول الوضع في واقع الأمر، لأن امرأة توقفت الفائدة التي قد يضطر إلى نداء إلى الرجل للمالية الدعم.

وهناك معضلة للخدمات الاجتماعية. في كثير من الأسر، والنساء يعتمدن ماليا على الرجال، وأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال. هذه الظروف التي تدعمها رموز معنوية قوية إلى حد ما؛ أنه سيكون من غير الواقعي تجاهل طريقة حياة كثير من الناس، ويمكن أن يكون نتائج غير مرغوب فيها (على سبيل المثال، بتقويض القضية لدعم إضافي للآباء غير المتزوجين). وبالمثل، هناك حجة نسائية قوية على العكس من ذلك: هذه السياسات يجبر الناس على قالب معين؛ قبول هذه الشروط الاجتماعية كمعطى، عندما تكون المرأة في وضع غير كبيرة من المرجح أن تجعل صالحها دائمة. لا يوجد أي موقف محايد أخلاقيا.

رفض الأخلاقية:

ويتطلب تعزيز المعايير الاجتماعية عموما تعريف حدود. القواعد الأخلاقية موجه الأحكام الأخلاقية؛ أيضا تعريف نفس النوع من المدونات التي تتسبب في اتخاذ بعض الإجراءات لتكون قيمتها تقريبا حدود بعدها سلوك غير مقبول. هو أن شخص الذي في الإخلال بالقواعد الأخلاقية أن يكون المنحرف. ينبغي أن يكون واضحا، من تعريف المعايير التي تعطي قبل، أن الانحراف لا يعني أن شخص ببساطة مختلفة عن الآخرين، أو حتى أن شخص اجتماعيا مرفوض. وهذا يعني أن هناك قواعد التي تم خرقها. (كوهين، ١٩٦٦، م ٣٦) وهناك تفسيرات كثيرة لهذه العملية التي تتسم المنحرفين من بقية أفراد المجتمع. أنها تعني أساسا بالإجرام، الأمر الذي يؤدي إلى مناقشة مجالات خارج تقديم الرعاية؛ ولكن هناك أيضا جوانب نظريات الانحراف التي تتصل مباشرة بتلقي الرعاية.

فكرة انحراف ثنائية التفرع تقديمه كما لو كانت هناك أي المناطق الرمادية، والناس سقطت وضوح على أحد جانبي الحدود أو آخر. من غير الممكن أن يكون نصف لص أو قليلاً من أم غير متزوجة على الرغم من أن في واقع الأمر، هو التمييز بين أخلاقي و الفاحشة قطع نادراً ما واضحة. وكان مبدأ أقل أهلية بموجب قانون الفقراء محاولة للحفاظ على تمييز بين الأشخاص الذين يتلقون الرعاية وأولئك الذين لا. والفكرة هي أن موقف الشخص على الإغاثة، الفقير.

على العموم لا يتاح حقاً أو على ما يبدو مؤهلاً لذلك كالحالة.

عامل مستقل من فئة أدنى. (من "تقرير القانون الفقراء" ١٨٣٤: تشيكلاند، تشيكلاند، ١٩٧٤، ص335.)

وهذا لم يكن مجرد تمييز أخلاقي: المستحق لها مبلغ معين، أيضا، إلى معتقدات الاقتصادية من الوقت، و الحديد قانون في ريكاردو الأجور، الذي اقترح أن إغاثة الفقراء قد تقوض أجور أولئك الذين يعملون. ولكن حالة العديد من العمال المستقلين كان سيئاً لدرجة أنه من المستحيل تقريبا لجعل أي أسوأ ظروف الفقراء، والحفاظ على أقل أهلية جاء ليعتمد في جزء كبير منه على المواقف الأخلاقية و العار من العوز. المذهب على قيد الحياة في القلق من أن الناس لا ينبغي أفضل حالاً في الوزارة. هذا هو تفسيرها على أنها تعني، أن الأفراد لا ينبغي أن أفضل حالاً عندما لا تعمل وهو ما لا ينبغي أن نتوقع إذا كانت المسألة مسألة حوافز للعمل لكن

لا أحد ينبغي أن يكون أفضل حالاً في الضمان الاجتماعي من الناس في الأجور المنخفضة وظائف.

وبالرغم من محاولة رسم خطوط فاصلة بين فئات الشعب، أشياء في الممارسة بدلاً من ذلك أكثر تعقيداً . وتميز ليميرت (١٩٥١) الابتدائي المنحرفين الناس الذين قد فعلت شيئا سيئاً من المنحرفين الثانوية، الذين هم الأشرار. الفرق، ويقترح، يبعث على التسمية المرفقة للانحراف؛ المنحرف ثانوي يتم تمييزها عن بقية المجتمع، ومن المرجح أن تكون معزولة ورفضت. وسمها تمتد الوسيطة في ليميرت، من الناحية النظرية، يقول أن الناس هم المنحرف نظراً لأنها تم تعريفها المنحرف من المجتمع. كتب بيكر ما يلي:

إنشاء الفئات الاجتماعية انحراف بجعل القواعد المخالفة التي يشكل الانحراف. (١٩٦٣،ص ٩).

يتم تعريف التسمية بالقاعدة الاجتماعية، ليس بسلوك الشخص. لوضعها بطريقة أخرى، إنشاء انحراف بالمجتمع، وليس عن طريق المنحرفين الفردية.

يمكن تحديد الخدمات الاجتماعية الناس المنحرف بوضع العلامات عليها. يصبح شخص مريض عقلياً عند تشخيص طبيب الشكوى؛ أسرة عائلة مشكلة عندما تقول وكالة أنها. وكان قيمة العلامات نظرية موجه من الحذر في استخدام تسميات مثل هذا، بسبب الآثار السلبية التي يمكن أن لديهم المستلمون. فيليبس (١٩٦٦) وجد في دراسة استقصائية للمواقف، أن فرد عادي بزيارة طبيب نفساني، أو الأسوأ من ذلك تم في مستشفى للأمراض النفسية، من المحتمل أن رفض الآخرين، وفي بعض الحالات أكثر من الناس انزعجت سلوكهم ولكن الذين لم يسع أي مساعدة. منظور وضع العلامات تشير إلى الدور الذي قد تؤديه الخدمات في تحديد الأشخاص المنحرف، ويساعد على شرح لماذا قد يكون الناس تحجم عن يضعوا أنفسهم في هذا الموقف. ولكن سيكون خطأ المبالغة في تقدير أهميتها: في حالة المرض العقلي، الأدلة هو أنه سلوك المصابين بأمراض عقلية الشعب، لا التسمية، وهو أهم عامل يؤدي إلى الرفض الاجتماعي (انظر سيغال، ١٩٧٨، ص213.).

تلقي الرعاية قد نفسه تؤخذ كدليل على قصور أخلاقي.

شهدت بعض الفئات المستفيدة كغير أخلاقية مرضية وبعبارة أخرى، هناك شيء في بهم ماكياج الشخصية التي تجعلها مختلفة عن غيرهم من الناس، ويشرح لماذا يتصرفون إيمورالي.

منحل النساء والأمهات غير المتزوجات كانت تعامل في الماضي بأنها الأخلاقية ديفيكتيفيس (وهو مصطلح يستخدم في "قانون تخلف عقلي" عام ١٩١٣، ألغى في عام ١٩٥٩) وتلتزم مؤسسات الصحة العقلية، حيث البعض منهم لا يزال يعيش الآن. وثمة مثال آخر هو الأسرة مشكلة. مشكلة الأسر ليست نفس الشيء مثل الأسر مع المشاكل؛ المصطلح يعني أنها تخلق مشاكل للوكالات الاجتماعية.

بلاكر (١٩٥٢)، في كتيب أعده "المجتمع بتحسين النسل"، يختار من الميزات عادة معترف بها: القوى العقلية وعدم الاستقرار مزاجي، إينيدوكابيليتي، منزل مزرية ووجود العديد من الأطفال. وبعبارة أخرى، فهي قذرة والغباء والعنف الذين تتكاثر مثل الأرانب. سبنسر (١٩٦٣) يصف لهم كالكبيرة والعابرة، والمعزولة اجتماعيا. أنها من المحتمل أن تكون مزمنة يعتمد على الخدمات الاجتماعية، والاستغلال، وفشلت في الاستجابة للتعليمات التي يتلقونها. هذا النوع من الوصف الآن خارج الموضة في الكتابة في العمل الاجتماعي، ولكن النص الرئيسي في إدارة في بريطانيا الإسكان لا يزال يحتوي على المشورة التالية:

لا إعادة تنظيم الإدارة، لا تطبيق المهارات التقنية، يمكن ضمان نتائج جيدة في جهود الجماعة لتحويل المجموعة الصغيرة الذين يشكلون النواة الصلبة لمشكلة الأسر إلى المواطنين لائق محتمل. ... وبصرف النظر عن عدد قليل

الحالات الحدية، يحمل كل هذه الأسر المشكلة عامل مشترك واحد، إلا وهي قدرتها على التأقلم مع ظروفها. ... واحدة أو أخرى من الآباء والأمهات قد تكون ضحية منذ أمد بعيد الصحة العقلية أو البدنية السيئةالتي لا يمكن أن يعفي كلياً . وفي بعض الحالات القليلة، قد يكون أحد أو كلا الوالدين على ما يبدو جيدا بدنيا ومتوسط الذكاء، ولكن من النوع الذي يصنف رجل متوسط في الشارع كما "العظام الخمول". هذا النوع من الفرد يسر فقط جداً للترحيب بخلافة زائر الرعاية الاجتماعية والنفسية الاجتماعية العاملين والاحتفاظ بها التوتير على طول رغم أنه يتهرب من مسؤولياته. (ميسي، ١٩٨٢، ص ص.٤٣٣، ٤٣٦)

يشير مقدم البلاغ إلى أن:

أي شيء فيها ماركات الأسرة كعائلة"مشكلة" ينبغي أن جاهدا تجنبها. ومع ذلك، قد يكون أحياناً من المستصوب لنقل عائلة من جيدة بعد حرب مسكن لأحد أقل من المرغوب فيه، و "تعزيز" لسكن أفضل كما أنها تستجيب للإقناع. (ص437.)

فكرة أن الناس الذين هم غير قادر على التعامل سيستجيب للإقناع بنقله إلى أسوأ المساكن تقع على الفرضية الأساسية أن لديهم بعض خيار حول ظروفها تقريبا وجود تناقض في المصطلحات، على افتراض أن المستفيدين من الرعاية الاجتماعية من المحتمل أن تكون غير أخلاقية يعتمد جزئيا على إسناد بعض المسؤولية عن حالتهم. حسب ميرتون، شخص الذي يرفض القيم وبنية المجتمع من المرجح أن تراجع منه. وتشمل ريتريتيستس بسيتشوتيكس، أوتيستس، منبوذين، منبوذين، والمتشردين، والمتشردين، الصعاليك، السكارى المزمن ومدمني المخدرات. (١٩٦٨، ص194.)

وهناك بعض المشاكل مع هذه الحجة. ليس هناك سبب للافتراض بأن سكير أو المتشرد ترفض المواقف الاجتماعية؛ ميرتون يفترض اختيار الناس ليكون مثل هذا. الناس يمكن أن ترفض بعض القيم وليس غيرها؛ ميرتون يفترض أنه هو كل شيء أو لا شيء. وتتسق القيم الاجتماعية. السكارى لبعض الناس، جد شرب الرجال للآخرين؛ وتعتبر الأشخاص المرضى عقلياً بحاجة إلى المساعدة، ولكن أنهم يعاملون المنحرف إذا كانوا فعلا اعتبر (فيليبس، ١٩٦٣). اشتعلت متلقي الرعاية الاجتماعية المتضاربة بين رموز.

جزء من التعليمات البرمجية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين أن لا تكون حكمية مصطلح الذي يعني، إلا أنها لا ينبغي أن تجعل الأحكام الصادرة، ولكن ينبغي عدم رفض الشعب أو تحميلهم في ازدراء لأسباب الشفقة. ظاهر الأمر، يبدو أن معاملة متلقي الخدمة الاجتماعية بوصفها المنحرف تناقض بسيط من مبادئ الرعاية الاجتماعية. ولكن الموقف أكثر تعقيداً من ذلك، لأن نفس النوع من القواعد والمعايير التي تحدد الرعاية كنشاط أخلاقي قد وضع التوقعات حول نوع المطالبة ونوع الخدمة التي ينبغي أن. الناس المسمى، أو وضع علامة المنحرف، بكون المطالبة بالرعاية الاجتماعية. وقد يكون يفترض أن اختارت مركزها تعتمد، وموصوم أخلاقيا وكنتيجة لذلك. يمكن اعتبار عملية التمييز بين يستحق و يستحقون الفقراء جزءا أساسيا من عملية توفير الرعاية الاجتماعية. يتم فحص هذه المسألة كذلك في الفترة المقبلة الفصل.